

## التقرير العاشر للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون

### أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرارات مجلس الأمن ١٨٨٦ (٢٠٠٩) و ١٩٤١ (٢٠١٠) و ٢٠٠٥ (٢٠١١) و ٢٠٦٥ (٢٠١٢)، التي طلب فيها المجلس إلى أن أقدم تقريراً عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، مشفوعاً بمقترحات مفصلة وتوصية بمجدول زمني بشأن العملية الانتقالية للمكتب وتخفيض قوامه واستراتيجية خروجه، عقب الاستعراض الذي أجرته بعثة التقييم التقني المشتركة بين الوكالات التي أوفدتها إلى سيراليون. ويتناول التقرير الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣، ويتضمن توصيات تتعلق بالمهام المتبقية للمكتب والمداول الزمنية لعملية الانتقالية ولتخفيض قوامه واستراتيجية خروجه.

### ثانياً - التطورات الرئيسية

٢ - كان الحدث الرئيسي الذي طغى على المشهد خلال الفترة قيد الاستعراض هو الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وانتخابات المجالس المحلية التي جرت في سيراليون في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. واعتبرت الأوساط الوطنية والدولية على السواء أن هذه الانتخابات الثالثة من نوعها منذ أن وضعت الحرب الأهلية أوزارها في عام ٢٠٠٢ قد تكللت بالنجاح لما فيه مصلحة شعب سيراليون ومؤسساته.

### ألف - التطورات السياسية

٣ - تتصل جميع التطورات السياسية الرئيسية بفترة ما قبل تنظيم الانتخابات الوطنية وأثناءها وبعدها. وقد جرت الحملات الانتخابية في الفترة ما بين ١٧ تشرين الأول/أكتوبر



و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وفقاً لجدول زمني مفصل أعدته المفوضية الوطنية للانتخابات. وخصص لكل حزب سياسي عددٌ محدد من الأيام لإجراء حملته الانتخابية. وتمكنت الأحزاب السياسية من تنظيم حملاتها الانتخابية في جميع أنحاء البلد، على أن المشهد تخلّته بعض حالات سوء السلوك وحوادث طفيفة مبعثها التعصب السياسي خلال فترة الحملات الانتخابية، ما لبثت أن عاجلتها شرطة سيراليون بفعالية.

٤ - وجرّياً على التاريخ السياسي للبلد، كان المتنافسان الرئيسيان في الانتخابات هما الحزب المعارض المسمّى الحزب الشعبي لسيراليون، والحزب الحاكم المسمّى المؤتمر الشعبي العام. وخاض غمار الانتخابات أحزاب سياسية أخرى بلغ عددها ثمانية أحزاب، هي الحركة الشعبية للتغيير الديمقراطي، والتحالف الديمقراطي الوطني، وحزب الجبهة المتحدة الثورية، وحزب الشعب الديمقراطي، وحزب المواطنين الديمقراطي، وحزب السلام والتحرير، وحزب الشعب الوطني المتحد، والحركة الديمقراطية المتحدة. ولم يتسنّ للتحالف الديمقراطي الوطني تقديم مرشح رئاسي نظراً لعدم التزامه بالأجل النهائي الذي حددته المفوضية الوطنية للانتخابات لكي تقدم جميع الأحزاب المسجلة مرشحيها الرئاسيين ونوابهم وتحصل على الموافقة على ترشيحهم.

٥ - ومرّ يوم الاقتراع دون وقوع أي حوادث عنف سياسي رئيسية، إذ جرت الانتخابات على وجه العموم في جو من الهدوء والنظام. وبلغت نسبة مشاركة الناخبين ٨٧ في المائة من مجموع ٢٦ ٠٠٠ ٠٠٠ ناخب مسجل وفقاً لنظام تسجيل الناخبين البيومتري. وتولّى مراقبة عملية الاقتراع وفرز الأصوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والكومنولث، والاتحاد الأوروبي، ومركز كارتر، والمرصد الوطني لمراقبة الانتخابات، وهو ائتلاف يضم منظمات المجتمع المدني المحلية، واستنتج المراقبون أن الانتخابات كانت سلمية وذات مصداقية وشفافة إلى حد كبير، برغم بعض الصعوبات التي اكتنفت الجانب التنظيمي، بما في ذلك التأخر في فتح بعض مراكز الاقتراع وفي تسليم المواد الانتخابية.

٦ - وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت المفوضية الوطنية للانتخابات أن الرئيس إرنست باي كوروما المنتسب إلى الحزب الحاكم، أي المؤتمر الشعبي العام، قد حصل على ٥٩ في المائة تقريباً من الأصوات المدلى بها في الانتخابات الرئاسية، وأن العميد (المتقاعد) يوليوس مادا بيو، المنتسب إلى الحزب الشعبي لسيراليون، حصل على ٣٧ في المائة من الأصوات. وحصل المرشحون الرئاسيون السبعة الآخرون على الأصوات المتبقية. ووفقاً لدستور عام ١٩٩١، لم تدع الحاجة إلى تنظيم جولة ثانية من الانتخابات الرئاسية ما دام

أحد المرشحين، وهو الرئيس إرنست باي كوروما، قد حصل على ٥٥ في المائة من الأصوات على الأقل. وأدى الرئيس كوروما اليمين الدستورية لتسلم مقاليد الحكم في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وجرى تنصيبه في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٣.

٧ - وفي يومي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ و ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٣، على التوالي، أعلنت المفوضية الوطنية للانتخابات نتائج الانتخابات البرلمانية وانتخابات المجالس المحلية. وتشير النتائج إلى أن الحزب الحاكم، أي المؤتمر الشعبي العام، عزز أغلبيته البرلمانية التي ارتفعت من ٥٩ مقعداً إلى ٦٨ مقعداً، بينما نال الحزب الشعبي لسيراليون ٤٢ مقعداً بعد أن كان قد حصل على ٤٣ مقعداً في الانتخابات السابقة. ولم تعلن المفوضية عن نتائج الانتخابات الخاصة بمقعدين في البرلمان يعودان لمقاطعتي كايلاهون وكينما الواقعتين في المنطقة الشرقية، وذلك بسبب الطعون القانونية التي رفعها بعض المرشحين المتنافسين على المقعدين. وفاز الحزب الحاكم بعشرة مقاعد من أصل ١٩ مقعداً في المجالس المحلية في البلد، ونال الحزب الشعبي لسيراليون ٩ مقاعد. وفي ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٣، أعلنت المفوضية فوز المؤتمر الشعبي العام في الانتخابات البرلمانية التي جرت في "الدائرة الانتخابية ٩٢" الواقعة في المقاطعة الريفية بالمنطقة الغربية، بعد أن تم تأجيلها بسبب وفاة مرشح الحركة الشعبية من أجل التغيير الديمقراطي مباشرة قبل انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

٨ - ومباشرة بعد اختتام الانتخابات، زعم الحزب الشعبي لسيراليون أن العملية شابها العديد من المخالفات الانتخابية. وشملت المخالفات غياب سجلات الناخبين في بعض مقاطعات المنطقة الشمالية، المعقل السياسي للمؤتمر الشعبي العام، واستخدام بطاقات اقتراع تحمل سلفاً علامات لصالح المؤتمر الشعبي العام الحاكم، وقيام الشرطة بتخويف أنصار الحزب الشعبي لسيراليون. وصرح الحزب الشعبي لسيراليون في بيان مؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر أنه لن يقبل بنتائج الانتخابات الرئاسية بسبب هذه المخالفات. وخلال هذه الفترة، حافظ ممثلي التنفيذي وشركاؤنا من المجتمع الدولي على اتصالات وثيقة مع الحزب الشعبي لسيراليون، وحثوا الحزب على التزام الهدوء، مشددين على أهمية معالجة شواغله بالوسائل القانونية.

٩ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، رفع الحزب الشعبي لسيراليون عريضة إلى المحكمة العليا في سيراليون، تضمنت طعناً في الأسلوب الذي أدارت به المفوضية الانتخابات الرئاسية. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، التقى الرئيس كوروما العميد (المتقاعد) بيو وأصدر كلاهما بيانا مشتركاً باسم المؤتمر الشعبي العام والحزب الشعبي لسيراليون، يفيدان فيه بأن انتخاب الرئيس إرنست باي كوروما لم يعد محلّ خلاف. وأهاب الحزب الشعبي لسيراليون أيضاً

بالحكومة إلى الإفراج عن أنصاره الذين اعتقلوا بتهمة الإخلال بالنظام العام على خلفية المظاهرات التي جرت في الأجزاء الجنوبية والشرقية من البلاد عقب الإعلان عن نتائج الانتخابات. كذلك أبطل الحزب الشعبي لسيراليون قراره السابق القاضي بمنع النواب البرلمانين وأعضاء المجالس المحلية المنتخبين حديثاً من المشاركة في أعمال البرلمان والمجالس المحلية. غير أن الحزب الشعبي لسيراليون عاد وأعلن في بيان مؤرخ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ وفي مناسبات لاحقة أنه لن يقبل بنتائج الانتخابات الرئاسية.

١٠ - وعقب أداء اليمين الدستورية لتسلم مقاليد الحكم، شرع الرئيس كوروما في عملية ترشيح أعضاء حكومته الجديدة، الذين نالوا بعدئذ موافقة البرلمان. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، ألقى الرئيس كلمة الدولة في افتتاح الدورة الأولى للبرلمان الرابع، شرح فيها أولويات حكومته التي تشمل الإصلاح الدستوري، وتنويع الأنشطة الاقتصادية، وإدارة الموارد الطبيعية، والتنمية البشرية، والقدرة التنافسية الدولية، والعمالة وفرص العمل، والحماية الاجتماعية، والحوكمة، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وعمالة الشباب.

## باء - الترتيبات التقنية لدعم الانتخابات

١١ - حصلت الهيئات المعنية بإدارة الانتخابات في سيراليون على المساعدة التقنية والمالية من خلال صندوق التبرعات الانتخابية المشترك الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمساهمات من الاتحاد الأوروبي، وألمانيا، وأيرلندا، واليابان، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والأمم المتحدة. واكتمل إنشاء المراكز الإقليمية للفرز المجهزة بمعدات معالجة البيانات في مدن بو وكينما وماكيني الثلاث التي تحتضن المقرات الإقليمية. وقد أتاحت هذه المراكز تحسين عملية حساب نتائج الانتخابات والتبكير بالإعلان عنها.

١٢ - واستقدمت المفوضية الوطنية للانتخابات ودربت ما يربو على ٧٠.٠٠٠ موظف مؤقت لتنظيم الاقتراع. كذلك أنشأت ما يفوق ٩٤٤٠ مركز اقتراع في جميع ربوع البلاد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى تكييف حملات تثقيف الناخبين باستخدام الأناشيد والتمثيلات الإذاعية، بمساعدة من صندوق التبرعات الانتخابية المشترك الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولضمان زيادة مشاركة الناخبين في العمليات الانتخابية، قامت المفوضية أيضاً بتوزيع بطاقات الناخب في الفترة من ٦ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر. وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أتلقت المفوضية حوالي ٨٠.٠٠٠ بطاقة ناخب معيبة خلال حفل حضره مراقبون وطنيون ودوليون للانتخابات.

## ١ - المخالفات الانتخابية

١٣ - في يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، نظمت إدارة الموظفين القانونيين في مكتب النائب العام ووزارة العدل برامج تدريبية بشأن المخالفات الانتخابية لفائدة حوالي ٢٠٠ من ضباط الشرطة وضباط السجون، وكذلك موظفي المفوضية الوطنية للانتخابات. وبتت المحكمة العليا في سيراليون في ما مجموعه ٩٤ قضية تتعلق بالتسجيل المزدوج، وهو ما أفضى إلى إدانة ٨٣ متهما وتبرئة ساحة ٧ متهمين. ولم يُبت بعد في ثلاث قضايا، وأحلي سبيل متهم في إحدى القضايا لعدم كفاية الأدلة. وهناك حاليا سبع قضايا لم تبت فيها بعد محاكم المخالفات الانتخابية.

## ٢ - أمن الانتخابات

١٤ - بفضل الدعم الفني والاستشاري المقدم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، قامت وكالات قطاع الأمن بإعداد وتنفيذ خطة أمنية شاملة من أجل الانتخابات. وتم إيفاد حوالي ١٢ ٠٠٠ من ضباط الشرطة إلى مراكز الاقتراع في جميع أنحاء البلد، مدعومين بأفراد من القوة الوطنية لإطفاء الحرائق وشرطة المشيخات ودائرة المهجرة. وقدمت القوات المسلحة لجمهورية سيراليون الدعم في مجال السلامة واللوجستيات لشرطة سيراليون في إطار سياسة المساعدة العسكرية للسلطات المدنية. وفي يوم الاقتراع، فرضت الشرطة حظرا على حركة المركبات في بعض المناطق. وقد احتُرم هذا الحظر إلى حد كبير، مما ساعد على حفظ القانون والنظام. وساعد ثمانية من ضباط شرطة الأمم المتحدة الإضافيين، الذين تم إيفادهم إلى سيراليون في الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، على رصد جوانب السلوك المهني والاستقلال التشغيلي والحياد لدى شرطة سيراليون.

## ٣ - الدعم المقدم للمجتمع المدني والجهات الفاعلة من غير الدول

١٥ - من خلال مشروع الجهات الفاعلة من غير الدول، الممول من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، أشرك مكتب الأمم المتحدة طائفة واسعة من المجموعات المحلية في بناء توافق لآراء بشأن التسامح السياسي ونبذ العنف خلال العملية الانتخابية. وفي جميع الدوائر الانتخابية للبلد البالغ عددها ١١٢ دائرة، قامت منظمات تابعة للمجتمع المدني بإعداد وبت رسائل صوتية ورسائل فيديو للسلام باللغات المحلية، مستعينة في ذلك بمقاتلين سابقين.

١٦ - وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، وبمساعدة من المكتب، أصدرت اللجنة الوطنية من أجل الديمقراطية إعلان ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢، الذي يحدد الأدوار والمسؤوليات التي تضطلع بها في

العملية الانتخابية الجهات المعنية الرئيسية على الصعيد المحلي، مثل الجماعات الشبابية والنسائية، بما في ذلك الرابطة الشبابية لجميع الأحزاب السياسية والرابطة النسائية لجميع الأحزاب السياسية، وجهاز الشرطة والأحزاب السياسية. وبمشاركة من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، أجرى المجلس الوطني لرؤساء القبائل والمجلس المشترك بين الأديان في سيراليون مناقشات مع الشرطة وهيئات إدارة الانتخابات لمعالجة شواغلها، مثل حياض وكالات قطاع الأمن ورؤساء القبائل في العملية الانتخابية.

## جيم - التطورات الأمنية

١٧ - اتسم الوضع الأمني العام في البلد بالهدوء خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، نظمت اللجنة الوطنية لسيراليون المعنية بالأسلحة الصغيرة عملية تدمير ٧٧٣ ٤ من البنادق والمسدسات، التي تكدست خلال الفترة، بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧ في إطار مشروع الأسلحة مقابل التنمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٨ - وبناء على طلب تقدمت به حكومة سيراليون في حزيران/يونيه ٢٠١٢، دأب ممثلني التنفيذي على تنسيق الدعم المقدم من الشركاء الدوليين الرئيسيين للجهود الوطنية الجارية في مجال إصلاح قطاع الأمن. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، قتل شخصان برصاص الشرطة خلال الاضطرابات الناجمة عن نزاع بين عمال إحدى شركات التعدين في كويديو بمقاطعة كونو. وهذا الحادث الذي يوجد قيد التحقيق من قبل الحكومة، بالإضافة إلى حوادث مماثلة معزولة وقعت فيما مضى، يؤكد الحاجة إلى تعزيز القيادة والمراقبة، وكذلك آليات المساءلة في جهاز الشرطة، بوسائل منها إنشاء الآلية المستقلة المقترحة لتلقي الشكاوى ضد الشرطة.

## ثالثا - التطورات الاجتماعية والاقتصادية وأنشطة فريق الأمم المتحدة القطري

١٩ - من المتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ٢٠١٣ نسبة ١٥ في المائة وأن يستمر كذلك، وهو ما يعزى أساسا إلى بدء تشغيل منجمين كبيرين لاستخراج ركاز الحديد في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، في مقاطعتي تونكوليلي وبورت لوكو (الإقليم الشمالي). ومن بين العوامل الأخرى التي تدعم نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الخطة الحكومية للاستغلال التجاري لفائدة أصحاب الحيازات الصغيرة، التي أدت إلى تحفيز الزراعة وزيادة الإنفاق على تطوير البنية التحتية، مما أعطى دفعة لقطاعي البناء والخدمات. ويتوقع أن ينخفض العجز التجاري ليلعب ما مقداره ١٢١ مليون دولار أو نسبة ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣، مقارنة بما مقداره ٥٨٩ مليون دولار أو نسبة ٤٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٢.

٢٠ - ويرتكز إطار الاقتصاد الكلي لعام ٢٠١٣ وما بعده على مسار مالي مستدام، حيث يبلغ التمويل المحلي للميزانية حوالي ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومن المهم أن تستمر جهود ضبط أوضاع المالية العامة. وفي هذا الصدد، تشمل أهداف الحكومة إيجاد فسحة مالية للاستثمارات العامة ذات الأولوية العالية بهدف تحفيز النمو والتنمية على المدى الطويل، وكذلك ضمان الإبقاء على مستويات من الديون يمكن تحملها. وحيث إن التضخم آخذ في الانخفاض ومن المقدر أن يستقر في الآحاد ليلبلغ نسبة ٨ في المائة في عام ٢٠٠٣، فستظل السياسة النقدية في عام ٢٠١٣ وما بعده تستهدف استقرار الأسعار. وظل سعر الصرف أيضا مستقرا، مستفيدا من الدعم القوي الآتي من تدفقات رأس المال، لا سيما الاستثمارات المباشرة في قطاع التعدين.

٢١ - وفيما يتعلق بـ "خطة تحقيق الرخاء"، المحسدة في ورقة سيراليون الثالثة بشأن استراتيجية الحد من الفقر لفترة من عام ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧، واصلت الحكومة المشاورات بين النظراء المعنيين بغرض إعطاء الأولوية للمشاريع الواردة في كل ركيزة من الركائز الثماني التي تم تحديدها. وتقدم الأمم المتحدة وشركاء التنمية الآخرون الدعم لبلورة الركائز المختلفة. وتقدم وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة والبنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) المساعدة في مجال وضع إطار نتائج الورقة الثالثة لاستراتيجية الحد من الفقر بهدف تتبع مراحل تنفيذها وكذلك النظام الوطني للرصد والتقييم. وإذ يعمل ممثلي التنفيذ بوصفه رئيسا مشاركا للجنة الشراكة من أجل التنمية إلى جانب حكومة سيراليون، فإنه يدعم التنسيق العام لجهود الشركاء الدوليين، كما يدعم اتساق ورقة استراتيجية الحد من الفقر وتقدير تكاليفها. وقد تلقى ممثلو المجتمع المدني إحاطات إعلامية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ عن جوانب من خطة تحقيق الرخاء، وهناك خطط جارية الآن لبدء مشاورات إقليمية في شباط/فبراير ٢٠١٣ مع مختلف الجهات المعنية لزيادة الوعي بالورقة الثالثة لاستراتيجية الحد من الفقر والترويج لها.

٢٢ - ودعما لبرنامج الحكومة لتوفير الرعاية الصحية المجانية للنساء الحوامل والمرضعات وللأطفال دون سن الخامسة، واصلت اليونيسيف، بتمويل من وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، تقديم المساعدة في مجال شراء الأدوية الأساسية المنقذة للحياة وتوزيعها على أكثر من ١٠٠٠ وحدة للرعاية الصحية الأولية. وبالتعاون أيضا مع البنك الدولي، شرعت اليونيسيف في وضع استراتيجية للحماية الاجتماعية وخطة للتنفيذ تستهدف أكثر المجتمعات المحلية ضعفا. وهي تعتمزم وضع خطة رائدة للتحويلات النقدية في بعض المقاطعات. وبفضل المساعدة المالية المقدمة من وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ ومصرف التنمية الأفريقي، شرعت منظمة الصحة

العالمية واليونسيف في توزيع أقراص تنقية المياه والسوائل التي تحقن عن طريق الوريد، كما بدأت تنفيذ أنشطة التوعية لمكافحة انتشار الكوليرا.

٢٣ - ونتيجة لبرنامج الاستغلال التجاري لفائدة أصحاب الحيازات الصغيرة الذي نُفذ بدعم تقني من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، فإن حالة الأمن الغذائي في البلد آخذة في التحسن. وفي هذا الصدد، هناك دلائل تشير إلى تزايد إنتاج الأرز على الصعيد المحلي، مع ما يترتب على ذلك من انخفاض في واردات الأرز.

## رابعاً - النهوض ببناء السلام

٢٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تابعت لجنة بناء السلام عن كثب الاستعدادات لانتخابات عام ٢٠١٢، وواصلت الدعوة إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية. وقدم رئيس تشكيلة سيراليون التابعة للجنة إحاطةً لمجلس الأمن في ١٢ أيلول/سبتمبر عن الأنشطة التي اضطلعت بها التشكيلة فيما يتصل بالانتخابات، وإمكانية تقديم الدعم لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون وفريق الأمم المتحدة القطري في أثناء الفترة الانتقالية التي أعقبت الانتخابات، ومواصلة المساعدة الدولية لتحقيق أولويات سيراليون السياسية والاقتصادية. وعشية الانتخابات، في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت اللجنة بياناً دعت فيه كل الجهات المعنية على الصعيد الوطني إلى أن تعمل جاهدة لضمان إجراء انتخابات سليمة ونزيهة. وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، تلقت اللجنة إحاطة من ممثلي التنفيذ عن سير الانتخابات. وأصدرت اللجنة في وقت لاحق بياناً أثنت فيه على شعب سيراليون ومؤسساتها لتكامل العملية الانتخابية بالنجاح. وشددت اللجنة على أهمية العمل في المستقبل من أجل توطيد السلام، وحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم لسيراليون على نحو منسق ومتسق.

٢٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحررت اللجنة أيضاً استعراضها الدوري للتقدم المحرز في بناء السلام في سيراليون. وقد استند الاستعراض إلى التقرير المرحلي المشترك الثاني والأخير عن برنامج التغيير الذي أعدته الحكومة، بالتشاور مع شركائها الدوليين، وأقره البرلمان.

٢٦ - وقامت اللجنة بزيارة إلى سيراليون في الفترة من ١٥ إلى ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٣ لمناقشة سبل تعاونها مستقبلاً مع النظراء الوطنيين والدوليين في البلد. وهي تعزم إطلاع مجلس الأمن على استنتاجاتها في آذار/مارس ٢٠١٣.

## خامسا - المخاطر الرئيسية التي تواجه بناء السلام

### ألف - الاتجار بالمخدرات

٢٧ - واصلت وحدة مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسيراليون قيادة الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وغيره من أشكال الجريمة المنظمة الدولية. وفي عام ٢٠١٢، أفادت التقارير بأن الوحدة نفذت ١٣ عملية لإنفاذ القانون وأجرت تحقيقات في ٥٢ قضية، من بينها ١٧ من قضايا الاتجار غير المشروع بالمخدرات وحيازتها، و ٥ من قضايا الاحتيال والجرائم المالية وغسل الأموال، و ١٥ من قضايا السرقة والتزوير، وقضية واحدة من قضايا القرصنة. وتعززت إلى حد كبير القدرات الوطنية على تبادل المعلومات الهامة مع البلدان الأخرى، مثل إسبانيا وغينيا وكولومبيا وليبيريا والمملكة المتحدة. وواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تقديم التوجيه والتدريب أثناء العمل والدعم الاستشاري التقني لوحدة مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

### باء - الشباب

٢٨ - كررت الحكومة الجديدة، في عدد من التصريحات، التزامها بمعالجة بطالة الشباب، وكشفت عن عدة مقترحات، من بينها ما يخص اكتساب المهارات وصياغة المناهج التعليمية المناسبة على نحو يلبى احتياجات سوق العمل في البلد. وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ أنشطته البرنامجية في هذا المجال خلال الفترة قيد الاستعراض، بما في ذلك برنامج التدريب الداخلي لطلاب الدراسات العليا، وكذلك الوحدات الاستشارية للمسار الوظيفي والتوظيف. غير أن مبادرات الحكومة ما زالت تحتاج إلى استكمالها بالعمل على زيادة عدد الملتحقين بالتعليم ما قبل الجامعي، وتعزيز التدريب المهني، ومعالجة الثغرات التي تعترض القدرات والمؤسسات. ويمكن أن تستفيد تلك المقترحات أيضا من زيادة التنسيق بين الجهات الوطنية المعنية بقضايا الشباب، واتباع نهج كلي وشامل لعدة قطاعات عند صياغة السياسات. وتقدم منظمة العمل الدولية والبنك الدولي حاليا مساعدة تقنية في هذا المجال. وفي حين ينبغي أن يواصل الشركاء الدوليون تقديم المساعدة، فلا بد من إيجاد حل في إطار تدخلات على نطاق واسع، وهو ما لا تقوى أي جهة على تفعيله سوى الحكومة.

### جيم - الفساد

٢٩ - واصلت لجنة مكافحة الفساد في سيراليون عملها في مجالات التثقيف والوقاية وإنفاذ القانون. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، عقدت أمانة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة

الفساد حلقة عمل بشأن التحقق، بغرض إشراك الجهات الحكومية في عملية الرصد التي تقوم بها جماعات المجتمع المدني. وفي تشرين الأول/أكتوبر، قدمت اللجنة إلى الصندوق الموحد للإيرادات الحكومية شيكين بمبلغ مجموعه ٢,٠٦ بليون ليون (حوالي ٤,٢ مليون دولار)، تم استردادها من أفراد فاسدين. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أعلنت اللجنة أن سيراليون تحتل المرتبة ١٢٣ من أصل ١٧٦ بلدا شملتها دراسة منظمة الشفافية الدولية الاستقصائية لتصنيف الدول في ضوء مؤشر قياس الفساد، بينما كانت تحتل المرتبة ١٣٤ في عام ٢٠١١. وذكرت اللجنة كذلك أن تصنيف البلد تحسّن بما قدره ٣١ نقطة، وأن البلد يحرز تقدما مطردا في هذا المجال. وشملت التطورات الإيجابية الأخرى في الفترة قيد الاستعراض عددا من التحقيقات والملاحقات القضائية الناجحة لموظفين عموميين ضالعين في أنشطة فساد. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، أدين وزير صحة سابق بتهمة ارتكاب عدد من الممارسات الفاسدة، مثل سوء استخدام السلطة وعدم الامتثال للمبادئ التوجيهية للمشتريات. وأدين أيضا أربعة موظفين عموميين بتهمة ارتكاب ممارسات فساد، ووجهت اتهامات إلى ١٠ موظفين آخرين خلال نفس الفترة. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أعلنت الحكومة عن إيقاف ١٠ من كبار موظفي وزارة الصحة والصرف الصحي على ذمة التحقيق عقب الاشتباه في إساءتهم استخدام أموال أتاحها التحالف العالمي من أجل اللقاحات والتحصين، وهو شراكة بين القطاعين العام والخاص تدعم توفير اللقاحات للأطفال في البلدان النامية. وتجري اللجنة أيضا حاليا تحقيقا في مبلغ مليون دولار قدمه التحالف، حيث يُزعم أن الوزارة لم تعلق بشكل صحيح كيفية إنفاقه.

## سادسا - الدعم المقدم إلى المؤسسات الديمقراطية، والأنشطة التي تضطلع بها

### ألف - المفوضية الوطنية للانتخابات

٣٠ - في إطار التحضير للانتخابات، تلقت المفوضية الوطنية للانتخابات دعما من الصندوق المشترك للانتخابات الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومن الشركاء الثنائيين. وتبرعت حكومة نيجيريا بـ ٢٤ مركبة للمفوضية لتحسين قدرتها اللوجستية، وقدمت مليون دولار للأنشطة الانتخابية. وأوفدت أيضا خبراء في تكنولوجيا المعلومات للمساعدة في الترتيبات الانتخابية. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، تبرعت حكومة الصين للمفوضية بـ ٣٢ من الحواسيب المحمولة، و ٣ مولدات كهربائية، و ١٨ دراجة نارية، و ٣ شاحنات صغيرة.

## باء - لجنة تسجيل الأحزاب السياسية

٣١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت لجنة تسجيل الأحزاب السياسية بمراقبة سلوك الأحزاب السياسية بغية ضمان الامتثال لمدونة قواعد سلوك الأحزاب السياسية المؤرخة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وقدمت الحكومة تمويلا لتمكين اللجنة من توظيف أفراد إضافيين للقيام بأنشطتها. وعقدت اللجنة عدة اجتماعات تشاورية مع الأحزاب السياسية، وشاركت في حل التراعات داخل الأحزاب. كذلك اضطلعت بدور أساسي في تسوية الخلافات حول رسوم ترشيح المرشحين لانتخابات عام ٢٠١٢. وواصلت اللجنة، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، التشجيع على إجراء الانتخابات في جو سلمي، بوسائل منها التعاون مع الأحزاب السياسية وقيام الرابطة الشبانية لجميع الأحزاب السياسية والرابطة النسائية لجميع الأحزاب السياسية بتنفيذ أنشطة على صعيد جميع الأحزاب بهدف بلورة فهم مشترك للعملية السياسية ووضع آليات لتسوية المنازعات.

## جيم - اللجنة المستقلة لوسائل الإعلام

٣٢ - في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، قامت اللجنة المستقلة لوسائل الإعلام بتعليق ترخيص عمل اثنتين من دور الإعلام لمدة شهر لنشرهما مواد غير لائقة، وقد طعنت الهيئتان المعنيتان في هذا القرار في وقت لاحق أمام المحكمة العليا. وقدم مكتب الأمم المتحدة دعما قانونيا للجنة في تفسير سلطتها التنظيمية، حيث إن البرلمان لم يسن بعد الصيغة المنقحة من قانون اللجنة المستقلة لوسائل الإعلام. وعملت اللجنة مع رابطة المحررين الصحفيين، بمشورة فنية من مكتب الأمم المتحدة، لإرساء قدر من التنظيم الذاتي لدى وسائل الإعلام. ويسرت تنظيم حلقات عمل تهدف إلى تشجيع تغطية القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية الرئيسية، كما أقامت آلية لرصد وسائل الإعلام من أجل ردع الخطاب الذي يحض على الكراهية. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، وبالتنسيق مع اللجنة، نظم مكتب الأمم المتحدة اجتماع مائدة مستديرة حضره ممثلون عن رابطة المحررين الصحفيين وهيئة إذاعة سيراليون وغيرهما من المؤسسات الإعلامية، وتم التأكيد خلاله على ضرورة قيام وسائل الإعلام بدور إيجابي في الانتخابات. وعلى الرغم من هذه الجهود، ما زالت اللجنة تحتاج إلى مواصلة تعزيز قدراتها، بما في ذلك فيما يتعلق باستقدام خبراء في المجالات البالغة الأهمية، وإلى تدعيم تعاونها مع وسائل الإعلام، والتعجيل بسن القانون المنقح للجنة المستقلة لوسائل الإعلام من أجل تعزيز سلطتها التنظيمية.

## دال - هيئة إذاعة سيراليون

٣٣ - بدعمٍ من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون وصندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، أنشأت هيئة إذاعة سيراليون وحدة للانتخابات في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بغرض تغطية العملية الانتخابية. وأوفدت الهيئة ٨٠ موظفا إضافيا في جميع أنحاء البلاد. وفي حين أن تغطية الهيئة للأنشطة الانتخابية كانت إيجابية، فقد أعرب حزب المعارضة الرئيسي، وهو الحزب الشعبي لسيراليون، عن قلقه من أن الحزب الحاكم أولي أهمية لا مبرر لها.

## هاء - البرلمان

٣٤ - عقب انتخابات ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أُغلق البرلمان في ٢٤ أيلول/سبتمبر. وافتتح البرلمان الجديد رسميا في ١٥ كانون الأول/ديسمبر. ونظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجا توجيهيا لمدة يوم واحد بشأن المسائل الإجرائية البرلمانية لأعضائه المنتخبين حديثا، الذين يشكلون نحو ٧٠ في المائة من الأعضاء. ونظم البرنامج الإنمائي أيضا دورات تدريبية لموظفي البرلمان المعينين حديثا.

## واو - تحقيق اللامركزية

٣٥ - أحرز تقدم كبير في تحقيق اللامركزية. فقد نُقلت إلى المجالس المحلية نحو ٥٦ مهمة من أصل ٨٠ مهمة، بما في ذلك في مجالي الصحة والتعليم، كانت تقوم بها المؤسسات المركزية. وتعهدت الحكومة أيضا بالالتزام بعملية تحقيق اللامركزية من خلال إعادة النظر في قانون الحكم المحلي لعام ٢٠٠٤، وتقديم مساعدة مالية مباشرة إلى المجالس المحلية. وأشارت أيضا إلى أنه سيتم إنشاء مجالس إضافية أثناء فترة الحكم الجديدة لحزب المؤتمر الشعبي العام.

٣٦ - وواصلت الأمانة العامة المعنية باللامركزية في حكومة سيراليون القيام بأنشطتها، بمساعدة من برنامج تقديم الخدمات اللامركزية الذي يموله البنك الدولي، بهدف تعزيز عملية اللامركزية ونقل السلطة. وأجرت تدريبا للموظفين المعيّنين في مجال الضمانات البيئية والاجتماعية، خلال الفترة من ١٠ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، في بو (المقاطعة الجنوبية)، ووفرت حواسيب لهذا الغرض. وقدمت أيضا تدريبا على إجراءات الرصد والتقييم لما يربو على ٦٠ موظفا من موظفي المجالس المحلية، وكذلك لموظفين في مؤسسات الدولة خلال الفترة من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي إطار عمليات الرصد والتقييم، استُهلّت خلال الفترة قيد الاستعراض مبادرات ترمي إلى تمكين المجتمعات المحلية من تقييم أداء الخدمات عن طريق استخدام بطاقات تقييم.

## سابعاً - حقوق الإنسان وسيادة القانون

### ألف - لجنة حقوق الإنسان في سيراليون

٣٧ - في ٢٦ أيلول/سبتمبر، أصدرت لجنة حقوق الإنسان في سيراليون تقريرها عن انتهاكات حقوق الإنسان التي يُزعم أن الشرطة ارتكبتها خلال المظاهرات التي قام بها عمال المعادن في حزيران/يونيه ٢٠١٢ في بومونا، بمنطقة تونكوليلي (المقاطعة الشمالية) احتجاجاً على ظروف العمل، والتي أسفرت عن وفاة شخص واحد وإصابة عدة أشخاص آخرين بجروح خطيرة. وخلص التقرير إلى أن الشرطة استخدمت القوة على نحو غير متناسب، وإلى وقوع حوادث العنف الجنسي والجنساني. وأصدرت اللجنة عدة توصيات، من بينها التبكير بإنشاء لجنة مستقلة معنية بالشكاوى المقدمة ضد الشرطة، وطلبت من الشرطة تقديم اعتذار، فقدمته بالفعل.

### باء - تقديم التقارير بموجب المعاهدات الدولية

٣٨ - قامت وزارتا الخارجية والعدل، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، بإعداد وتقديم التقرير الدوري الأول لسيراليون عن تنفيذ أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (CCPR/C/SLE/1). وقد تم تقديم التقرير الدوري الثاني عن تنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب (CAT/C/SLE/2).

### جيم - الأشخاص ذوو الإعاقة

٣٩ - قدم المكتب المساعدة إلى هيئات إدارة الانتخابات بهدف كفالة إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في العملية السياسية من خلال دورتين تدريبيتين عُقدتا في بو وماكين (في المقاطعتين الجنوبية والشمالية) في ١٠ و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر. وفي تطور جدير بالترحيب، تم تعيين معاق بصريا نائب وزير في وزارة الرعاية الاجتماعية والشؤون الجنسانية وشؤون الطفل.

### دال - التعاون التقني

٤٠ - في ٦ و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، نظم المكتب حلقات عمل لبناء قدرات الموظفين في أربعة مجالس من المجالس المحلية في المقاطعة الجنوبية في إطار برنامج النهج القائم على حقوق الإنسان. واعتمدت خطط عمل عند اختتام التدريب. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر أيضاً، عقد المكتب حلقات عمل تدريبية لفائدة المجتمع المدني عن موضوع التقارير الموازية المقدمة إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، مع التركيز بوجه خاص على التقارير المقدمة إلى

الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، مثل اللجنة المعنية بحقوق الإنسان (التي يتولى مراقبة تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية) ولجنة مناهضة التعذيب.

## هاء - القضايا الجنسانية

٤١ - اضطلعت المرأة، خلال الانتخابات، بدور حاسم في رصد العملية الانتخابية من خلال غرفة عمليات المرأة التي نشرت أكثر من ٣٠٠ مراقبة في جميع أنحاء البلد. وقد حظي العمل الذي اضطلعت به غرفة عمليات المرأة بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري تنصده هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في الحياة السياسية، أكدت المفوضية الوطنية للانتخابات ارتفاع نسبة إقبال الناخبات على الإدلاء بأصواتهن (بأكثر من ٥٠ في المائة) في الانتخابات التي أُجريت في عام ٢٠١٢. غير أن الجهود التي بذلتها الرابطة النسائية لجميع الأحزاب السياسية التي تدعمها الأمم المتحدة والجماعات النسائية الأخرى بهدف تخصيص حصة لا تقل عن ٣٠ في المائة من مقاعد البرلمان للنساء لم ترق إلى مستوى التوقعات. فقد تراجع عدد النائبات المنتخبات في البرلمان بصورة طفيفة من ١٦ نائبة في البرلمان السابق إلى ١٥ نائبة، من بينهن ٨ نائبات ينتسبن إلى المؤتمر الشعبي العام و ٧ نائبات إلى الحزب الشعبي لسيراليون. وقد أعاد الرئيس كوروما مؤخرًا تأكيد التزامه بتعزيز المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في الحياة السياسية، بما في ذلك من خلال سن تشريع يقضي بتخصيص حصة ٣٠ في المائة من مقاعد البرلمان للنساء وعملية الاستعراض الدستوري المقترحة.

٤٢ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، قام المكتب ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتوفير التمويل اللازم لإنشاء مكنتي استعلامات في محكمتي الصلح في فريتاون وكينيما لتوفير التوجيه والمعلومات فيما يخص المساعدة القانونية المجانية المقدمة فيما يتعلق بقضايا العنف الجنسي والعنف الجنساني. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت وزارة الرعاية الاجتماعية والشؤون الجنسانية وشؤون الطفل خطة عمل وطنية في مجال العنف الجنساني وبرتوكول الإحالة الوطني المتعلق بالأطفال ضحايا العنف الجنسي والعنف الجنساني، اللذين أسهما في تعزيز تصدي الحكومة للعنف الجنسي والجنساني.

## ثامنا - التعاون الإقليمي

٤٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت سيراليون تعاونها الوثيق بشأن طائفة من القضايا الإقليمية مع البلدان المجاورة لها، كل على حدة، وكذلك في سياق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو. ففي ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر، زار

الرئيس كوروما غينيا والتقى بالرئيس ألفا كوندي. وأعاد الرئيسان التأكيد، في البيان الصحفي الذي صدر بعد اجتماعهما، على التزامهما بتحرير شمال مالي وأعربا عن دعمهما للمؤسسات الانتقالية المنشأة في مالي. وما برح المكتب يقدم أيضا الدعم للمبادرات التي تضطلع بها أمانة اتحاد نهر مانو والتي ترمي إلى تعزيز التفاهم بين المجتمعات المحلية في المناطق الحدودية، ولا سيما من خلال الاجتماعات التي تعقدها الوحدات المشتركة المعنية بضمان الأمن وبناء الثقة على طول الحدود. بمشاركة ممثلين من غينيا وليبيريا وسيراليون. وإضافة إلى ذلك، دعم المكتب اتحاد نهر مانو في تنظيم اجتماع اللجان الانتخابية لكوت ديفوار وغينيا وسيراليون، الذي عُقد في فريتاون في ١١ أيلول/سبتمبر، لتبادل الخبرات والمعلومات عن العنف الانتخابي.

## تاسعا - بعثة التقييم التقني المشتركة بين الوكالات الموفدة إلى سيراليون

٤٤ - عملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٦٥ (٢٠١٢)، أوفدت إلى سيراليون بعثة تقييم تقني مشتركة بين الوكالات في الفترة من ١٤ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وكانت البعثة، التي تولت قيادتها إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة، تتألف من ممثلين عن إدارة الدعم الميداني وإدارة عمليات حفظ السلام ومفوضية حقوق الإنسان ومكتب دعم بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. واستعرضت البعثة التقدم المحرز في تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، وقدمت مقترحات بشأن العملية الانتقالية للمكتب وتخفيض قوامه واستراتيجية خروجه. والتقت البعثة بطائفة من المحاورين، بمن فيهم الرئيس ومجلس وزرائه المعين حديثا وممثلون عن المؤسسات الوطنية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات الشبابية والنسائية، والمجتمع الدولي وأسرة الأمم المتحدة في سيراليون. وزارت البعثة أيضا كويديو (المقاطعة الشرقية) لتلتقي بالسلطات المحلية وممثلي المجتمع المحلي.

٤٥ - وتوصلت بعثة التقييم التقني إلى أن سيراليون أحرزت تقدما ملحوظا. فقد صاحبت الأمم المتحدة جهود السلام المبذولة في سيراليون عن طريق سلسلة من العمليات التي نُشرت بتكليف من مجلس الأمن منذ عام ١٩٩٨. وفي هذا الصدد، فإن المكتب بمثابة "علامة تجارية" معروفة جيدا في البلد، وهو يحظى بتقدير كبير وثقة واسعة من جانب مؤسسات الدولة والجهات الفاعلة السياسية والجهات الفاعلة من المجتمع المدني والسكان بصفة عامة نظرا لما يتسم به من حياد.

٤٦ - وأكدت بعثة التقييم التقني أن الانتخابات التي اختتمت مؤخرا قد أحرقت بطريقة سلمية وشفافة، وأن نتائجها حظيت بقبول واسع رغم الاعتراضات التي أثارها حزب المعارضة الرئيسي. ومع ذلك، فقد أبرزت الانتخابات مرة أخرى الانقسام الإقليمي والعربي، وانعدام الثقة السائد بين الحزبين السياسيين الرئيسيين (المؤتمر الشعبي العام والحزب الشعبي لسيراليون). ولا تزال هناك تحديات إضافية، منها ضرورة توحيد المؤسسات الديمقراطية في البلد وتعزيزها؛ وتشجيع المصالحة الوطنية والتلاحم الوطني وإشاعة ثقافة التسامح السياسي بين الجهات الفاعلة السياسية في البلد؛ والتصدي للبطالة، ولا سيما في صفوف الشباب؛ وتحسين إدارة استغلال الموارد الطبيعية في البلد والصناعات الاستخراجية، بما في ذلك استخراج المعادن؛ ومكافحة الفساد. وهناك أيضا حاجة مستمرة إلى التصدي للتحديات عبر الحدود التي تطرحها الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات.

٤٧ - وتتسم عملية الأمم المتحدة في سيراليون بالتكامل الهيكلي، حيث يعمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون جنبا إلى جنب مع فريق الأمم المتحدة القطري، تحت الإشراف العام للممثل التنفيذي للأمين العام/الممثل المقيم/المنسق المقيم لتنفيذ رؤية الأمم المتحدة المشتركة لسيراليون (٢٠٠٩-٢٠١٢) ورؤية الأمم المتحدة المشتركة الانتقالية (٢٠١٣-٢٠١٤). وتشمل هاتان الخطتان المشتركتان لتوطيد السلام مجموعات برنامجية تتعلق بالدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الحكومة في إطار خططها الرامية إلى تحقيق الرخاء (٢٠١٣-٢٠١٧).

٤٨ - وسيراليون مدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وما برحت اللجنة تسلط الضوء على احتياجات البلد في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، وتدعو إلى تقديم مزيد من المساعدة، وتكفل إيلاء المجتمع الدولي اهتماما مستمرا لعملية بناء السلام. وتركز اللجنة حاليا على تقديم الدعم في ثلاثة مجالات، هي بطالة الشباب، والاتجار بالمخدرات، والحكم الرشيد وسيادة القانون. وقد أيدت اللجنة الرؤية المشتركة للأمم المتحدة، وهي تسهم في كفاءة تنسيق عمل الشركاء الدوليين في الميدان واتساقه.

## ألف - حالة تنفيذ الولاية

٤٩ - استنادا إلى الرسائل الهامة التي وردت من أصحاب المصلحة الوطنيين الرئيسيين ومن الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين، تؤكد بعثة التقييم التقني المشتركة بين الوكالات من أن حالة تنفيذ المهام المنوطة بمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون قد بلغت مرحلة متقدمة، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات

١٨٢٩ (٢٠٠٨)، و ١٨٨٦ (٢٠٠٩)، و ١٩٤١ (٢٠١٠)، و ٢٠٠٥ (٢٠١١)، و ٢٠٦٥ (٢٠١٢)، فضلا عن البيانات ٢٥/٢٠١٢، و ١١/٢٠١٢، و ٤/٢٠١١ التي أدلى بها رئيس مجلس الأمن.

٥٠ - وقدم المكتب، في إطار ولايته، المساعدة والدعم إلى حكومة سيراليون ومؤسساتها في المجالات التالية: (أ) الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها إلى تعزيز الحوار؛ (ب) وتعزيز الإصلاحات الرامية إلى إرساء الحكم الرشيد، مع التركيز على أدوات مكافحة الفساد؛ (ج) والتحضير لانتخابات عام ٢٠١٢ وإجرائها؛ (د) وتلبية أولويات البلد في مجالي بناء السلام والتنمية، بطرق منها تدعيم بناء قدرات المؤسسات الوطنية المعنية بالشؤون السياسية والأمنية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، وتعزيز الحكم الرشيد والمساءلة، والنهوض بالمساواة بين الجنسين والمساواة الاجتماعية، وتوطيد حماية حقوق الإنسان، ودعم الجهود الرامية إلى تحسين تمكين الشباب وتدعيم الجهود الرامية إلى التصدي للجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية؛ (هـ) وتعزيز حقوق الإنسان والمؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون؛ (و) والتخفيف من حدة التهديدات المحتملة عبر الحدود؛ (ز) وبلورة مبادرات من أجل حماية الشباب والنساء والأطفال وتحقيق رفاههم؛ (ح) والترويج لثقافة السلام والحوار، بوسائل منها إقامة محطة إذاعة عامة مستقلة وقوية؛ (ط) والتعاون مع الشركاء الثنائيين والدوليين، وكذلك مع السلطات الوطنية، في صوغ خطة تحقيق الرخاء وتنسيق استجابة دولية متكاملة لهذه الخطة؛ (ي) ودعم لجنة بناء السلام في عملها.

٥١ - ويمكن نقل معظم المهام المتبقية ضمن ولاية المكتب تدريجياً على مدى الشهور القليلة المقبلة إلى فريق الأمم المتحدة القطري والحكومة والمؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك إلى الشركاء الثنائيين والدوليين. وقد بدأ المكتب والفريق القطري بالفعل مناقشة نقل هذه المهام. ورهنا بتوافر التمويل، فإن الفريق القطري مستعد للاضطلاع بما تبقى من مهام المكتب، بما في ذلك تعزيز القدرات الوطنية على منع نشوب النزاعات وإدارتها والتعافي منها، وكذلك الحكم الديمقراطي؛ ودعم المؤسسات الوطنية، بما في ذلك وسائط الإعلام والجهات الفاعلة من غير الدول؛ ومكافحة الفساد؛ والتصدي لبطالة الشباب؛ وإدارة استغلال الموارد الطبيعية/الصناعات الاستخراجية؛ وتمكين المرأة وتشجيع المساواة بين الجنسين؛ وتوفير المساعدة التقنية لتعزيز تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة.

## باء - المهام المتبقية

## ١ - منع نشوب النزاعات والوساطة ودعم المؤسسات الديمقراطية

٥٢ - رغم التقدم الذي أحرزه المكتب، لا تزال الحكومة تحتاج إلى الدعم في مجالات منع نشوب النزاعات والوساطة والمؤسسات الديمقراطية. وتمثل المهمة الأكثر أهمية وإلحاحاً في تحقيق استقرار البيئة السياسية في مرحلة ما بعد الانتخابات. وهنا تبرز أهمية الجهود التي تبذلها البعثة في مجال اتقاء الأزمات والوساطة بغرض تخفيف حدة التفاعلات المحتملة خلال هذه الفترة.

٥٣ - وقد جعلت حكومة سيراليون من إجراء عملية استعراض الدستور واستكمالها بحلول عام ٢٠١٤ أولويةً على نحو ما أوصت به لجنة الحقيقة والمصالحة. ورغم أن المسؤولية الرئيسية للحكومة تتمثل في إدارة المؤسسات العامة، فلا تزال هناك حاجة إلى تقديم الدعم المستمر للحكومة وللمؤسسات المختصة في مجال أنشطة التيسير وبناء توافق الآراء أثناء عملية استعراض الدستور المقبلة، مع التركيز أساساً على التوعية السياسية ودعم إجراء مشاورات واسعة النطاق.

٥٤ - وأفضل طريقة لإنجاز هذه المهام المتبقية هي تولّي الممثل التنفيذي للأمين العام قيادتها، بما في ذلك بصفته المنسق المقيم. وقد يشمل ذلك مواصلة الاضطلاع بدور رئيسي في تنسيق التدخلات السياسية وأنشطة الدعوة من جانب المجتمع الدولي لضمان اتساق الدعم الدولي المقدم في إطار خطة تحقيق الرخاء. وسيكون من الأهمية بمكان أيضاً أن يواصل الممثل التنفيذي للأمين العام/المنسق المقيم العمل مع الشركاء الثنائيين والدوليين، وكذلك مع السلطات الوطنية في مجال صياغة خطة تحقيق الرخاء وتنسيق الاستجابة الدولية المتكاملة.

٥٥ - وترى مختلف المؤسسات التي اجتمعت معها بعثة التقييم التقني، بما في ذلك لجنة تسجيل الأحزاب السياسية، والمفوضية الوطنية للانتخابات، ولجنة حقوق الإنسان في سيراليون، واللجنة الوطنية من أجل الديمقراطية، وهيئة إذاعة سيراليون، واللجنة المستقلة لوسائل الإعلام، أنه ينبغي مواصلة تعزيز المؤسسات الوطنية من أجل كفاءة استمرار عملها.

## ٢ - إصلاح القطاع الأمني والتهديدات عبر الحدود

٥٦ - تحقق نجاح كبير في عملية إصلاح القطاع الأمني في سيراليون وإعادة هيكلته بأكمله، لكن استنتاجات بعثة التقييم التقني أظهرت أن التحديات ما زالت قائمة في المجالات الحاسمة المتعلقة بالحوكمة، والقيادة والسيطرة، وشؤون المساءلة/الرقابة والتنسيق التي تستدعي مواصلة العمل على المستويين الاستراتيجي والسياسي. وبالتالي، فمن الضروري أن يواصل

مكتب الأمم المتحدة تقديم الدعم للجهات الفاعلة المؤسسية فيما يتعلق باتباع نهج أمني يتسم بالديمقراطية والشفافية ويركز على الاستجابة لاحتياجات السكان. وينبغي أن تواصل الأمم المتحدة مشاركتها في مبادرات القطاع الأمني الأوسع نطاقاً، من قبيل الخطط الحالية لتحويل فريق التدريب الاستشاري العسكري الدولي الذي تقوده المملكة المتحدة إلى الفريق الاستشاري الأمني الدولي. وسيكتسي الدعم في مجال التصدي للمسائل العابرة للحدود، بالتوازي مع تعزيز آليات التنسيق القائمة مثل مبادرة ساحل غرب أفريقيا/وحدة مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، أهمية حاسمة في ظل استمرار محدودية القدرات المؤسسية في البلاد بشكل عام.

٥٧ - ويضطلع مكتب الأمم المتحدة، وفقاً للولاية المنوطة به، بدور هام في دعم جهود الحكومة الرامية إلى مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات عبر الحدود الوطنية. وقد تحققت إنجازات هامة أدت إلى تنمية قدرات المؤسسات الوطنية في مجالي الأمن الداخلي والعدالة الجنائية. ورغم الشروع في اتخاذ الخطوات الأولى لتوحيد الجهود، لا تزال هناك بعض الفجوات التي قد تقوض بسهولة التقدم الكبير المحرز حتى الآن ما لم تعالج على نحو سليم. لذلك، فمن الأهمية بمكان العمل على دعم وتعزيز التخطيط الاستراتيجي والتنسيق في سياق التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية، ولا سيما فيما يتعلق بكفالة التلاحم فيما بين مؤسسات إنفاذ القانون.

### ٣ - حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية

٥٨ - وفر المكتب الخبرة التقنية والمشورة وخدمات التوعية من أجل تعزيز قدرات لجنة حقوق الإنسان في سيراليون؛ وقدم الدعم لسنّ تشريعات مهمة في مجال حقوق الإنسان وإنشاء آليات لتعزيز الإطار الوطني لحماية حقوق الإنسان؛ كما قدم الدعم لحكومة سيراليون لمساعدتها في الوفاء بالتزاماتها في مجال الإبلاغ؛ ونسق المساهمات التي قدمها الشركاء الآخرون لتوحيد الدعم المقدم للحكومة وتعزيزه. وعلى هذا النحو، أصبحت لجنة حقوق الإنسان في سيراليون تمثل مبادئ باريس امتثالاً تاماً، ومنحتها لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان اعتماداً دولياً. بمرکز "ألف". ومع ذلك، أكد المسؤولون الحكوميون ومنظمات المجتمع المدني أنه من المهم أن يواصل مكتب الأمم المتحدة تقديم الدعم في مجال تعزيز المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان وسيادة القانون. وشدد المحاورون الوطنيون أيضاً على أهمية كفالة أن تُراعى بقدر كافٍ الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان في العمليات السياسية الجارية التي قد تنطوي على عناصر حساسة، مثل عملية استعراض الدستور المتوخى استهلاكها.

## ٤ - موجز عام للمهام المتبقية

٥٩ - مع الإقرار بأن غالبية الأنشطة المتبقية لمكتب الأمم المتحدة يمكن نقلها إلى فريق الأمم المتحدة القطري أو إلى الشركاء الثنائيين، فإن تنفيذ ولاية المكتب الأساسية المتعلقة بالمساعي الحميدة والحوار السياسي والوساطة، وكذلك تيسير عملية استعراض الدستور، يمكن أن يتحقق بأقصى قدر من الفعالية عن طريق كفالة استمرار وجود قيادة سياسية ميدانية تابعة للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، حددت بعثة التقييم التقني النقاط المرجعية الرئيسية لإنجاز ولاية المكتب وتحقيق الانتقال الفعلي كما يلي: (أ) التوصل إلى اتفاق بشأن مشروع الدستور عن طريق بدء الحوار السياسي وتيسيره؛ (ب) إنشاء آليات فعالة للرقابة والمساءلة، وكذلك ترشيد قدرات شرطة سيراليون في مجالات التنسيق والقيادة والسيطرة؛ (ج) الانتهاء من المرحلة الرابعة والأخيرة من تنفيذ أنشطة آلية وحدة مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية/مبادرة ساحل غرب أفريقيا في سيراليون؛ (د) تعزيز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في سيراليون.

٦٠ - وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن رؤية الأمم المتحدة المشتركة الانتقالية (٢٠١٣-٢٠١٤) سبع مجموعات برنامجية ستشكل مساهمة الأمم في خطة الحكومة لتحقيق الرخاء. وستشمل مساهمة المكتب خلال الفترة الانتقالية في المجموعات البرنامجية، وأنشطة فعالية المعونة وعمليات رؤية الأمم المتحدة المشتركة الانتقالية (٢٠١٣-٢٠١٤) تقديم الدعم في المجالات التالية: الحكومة الرشيدة؛ والعدل بين الجنسين وحقوق الإنسان؛ وإشراك الهيئات التابعة للأمم المتحدة وتحقيق الاتساق في جهود المجتمع الدولي.

## جيم - الترتيبات الانتقالية والجداول الزمنية وتصفية البعثة

٦١ - استناداً إلى ما حققه من إنجازات وسعيها إلى كفالة انتقال سلس، سينخرط مكتب الأمم المتحدة في عملية نقل منظم للمهام المتبقية إلى فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الثنائيين والدوليين وحكومة سيراليون. وفي هذا الصدد، فاعتباراً من ١ نيسان/أبريل ٢٠١٣، يُتوقع أن تتقلص المهام التي يضطلع بها المكتب حتى نهاية فترة ولايته. وفي أفق الاستعداد لإعادة تركيز وترشيد ولاية المكتب، يتعين أن تقوم البعثة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، بوضع مقترحات السحب التدريجي بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠١٣. وسيشمل مقترح السحب التدريجي الأعمال التحضيرية لتخفيض عدد الموظفين ونقل المحفوظات إلى مقر الأمم المتحدة وتصفية الأصول. وسيضع المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري أيضاً، بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠١٣، الإطار الزمني والنقاط المرجعية لنقل جميع المهام المتبقية،

بما في ذلك خطط الموارد والاحتياجات المقدرة التي تغطي الجانبين البرنامجي والتشغيلي على السواء من الاحتياجات إلى الموارد لتعزيز مهمة المنسق المقيم.

٦٢ - ولتمكين فريق الأمم المتحدة القطري من استيعاب المهام المتبقية للمكتب على نحو فعال، تكتسي الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد اللازمة في أقرب وقت ممكن أهمية حاسمة. وللمحافظة على مستوى المساعدة وزيادة الوعي بشأن تحديات المرحلة الانتقالية، يجب تشجيع لجنة بناء السلام على الاضطلاع بدور محوري وقيادي في الجهود المبذولة لتعبئة الجهات المانحة. وإن مواصلة استثمارات صندوق بناء السلام أمر حاسم في دعم المؤسسات الوطنية والأطراف الفاعلة من غير الدول، وتعزيز وسائط الإعلام، وتحديد الثغرات التي تعترى القدرات الوطنية، والإسهام في بلورة استجابة الأمم المتحدة المتعلقة بتعزيز قدرات فريق الأمم المتحدة القطري في القطاع الأمني، وفي مجالات منع نشوب النزاعات، والجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات، ومكافحة الفساد، وكذلك تعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

٦٣ - وسيكتسي التعامل مع نظرة الرأي العام إلى انسحاب المكتب من سيراليون أهمية بالغة في إكمال المرحلة الانتقالية بنجاح. وفي هذا الصدد، سيضع المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري استراتيجية تواصل على نطاق الأمم المتحدة للتأكيد على أن منظومة الأمم المتحدة ستظل حاضرة في سيراليون حتى بعد انسحاب البعثة.

## دال - تقديم الدعم خلال المرحلة الانتقالية وما بعدها

٦٤ - من الضروري أن تواصل الهيئات التابعة للأمم المتحدة تنفيذ رؤية الأمم المتحدة المشتركة الانتقالية طوال عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤. وفي غضون ذلك، لا بد من الشروع في إعداد إطار مكتمل لعمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في أقرب وقت ممكن حتى يكون جاهزا للتنفيذ في عام ٢٠١٥. ونظرا لأن انسحاب المكتب لا ينبغي أن يُتخذ ذريعة للحد من تدفقات المعونة إلى البلد، فمن الأهمية بمكان أن تزيد الجهات المانحة دعمها لسيراليون. وينبغي أن يقود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد اللازمة في أقرب وقت ممكن لتمكين فريق الأمم المتحدة القطري من استيعاب المهام المتبقية للبعثة.

٦٥ - ومن المهم للغاية إتاحة المرافق الطبية الكافية لموظفي الأمم المتحدة، ولا سيما في المناطق التي تفتقر إلى القدرات الطبية. ويتولى المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري تشغيل مرفق طبي مشترك يقدم خدمات الرعاية الطبية لأكثر من ٣ ٠٠٠ فرد، بمن فيهم موظفو البعثات الدبلوماسية في فريتاون. وتدعو الضرورة إلى إبرام اتفاق على نطاق فريق الأمم

المتحدة القطري بكامله بشأن تقاسم تكاليف المرافق الطبية المشتركة وموظفيها العشرة؛ وهذا الاتفاق سيحدد سبل كفاءة التمويل المستدام للمرافق قبل الربع الثالث من عام ٢٠١٣.

٦٦ - وتضطلع المكاتب الميدانية المشتركة التابعة للأمم المتحدة، التي أنشئت في عام ٢٠٠٩، بدور حاسم في مساعدة السلطات المحلية على فض المنازعات التي قد تقوض السلام والاستقرار في المناطق، ولا سيما في بؤر التوتر حيث يشمل نشوب النزاعات. وتقدم هذه المكاتب الميدانية خدماتها لجميع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، ويقوم بإدارة كل مكتب ميداني إقليمي أحد الشركاء بينما يجري تقاسم التكاليف فيما بينهم أجمعين. ولا بد أن تراعى بشكل تام اعتبارات نقل مهام المكاتب الميدانية عند شروع المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري في المرحلة الانتقالية، نظرا لأن استمرار المكاتب الميدانية العاملة لفائدة الوكالات يرقن بتوافر التمويل.

٦٧ - وفي نهاية ولاية المكتب، لا بد من كفاءة الانتقال السلس لمهمة قيادة جهود الأمم المتحدة من الممثل التنفيذي للأمين العام المغادر إلى المنسق المقيم المقبل، دونما أي انقطاع أو بأقل قدر منه. ولا بد من إتاحة ملاك موظفين كافٍ لمكتب المنسق المقيم من أجل الاضطلاع بأنشطة التحليل السياسي، والتخطيط الاستراتيجي، وإصلاح القطاع الأمني، وشؤون الإعلام. ويتعين إيفاد مستشار لشؤون السلام والتنمية على سبيل الاستعجال خلال المرحلة الانتقالية للمكتب. أما فيما يتعلق بحقوق الإنسان، فستنظر مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وغيرها من الوكالات ذات الصلة في الطريقة الملائمة لكفاءة استمرار انخراط الأمم المتحدة في النهوض بقضايا حقوق الإنسان في سيراليون في نهاية الفترة الانتقالية، بما في ذلك إمكانية إنشاء مكتب قطري أو نشر مستشار لشؤون حقوق الإنسان لدى فريق الأمم المتحدة القطري. وسيكمل عمل المنسق المقيم بالدعم السياسي المقدم من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ولا سيما في مجال المساعي الحميدة.

## عاشرا - الملاحظات والتوصيات

٦٨ - أحرزت سيراليون تقدما كبيرا منذ عام ٢٠٠٢ بفضل الدعم المقدم من الأمم المتحدة. فقد دأبت الأمم المتحدة على تنفيذ عملياتها في سيراليون على امتداد ١٥ سنة، قدمت خلالها الدعم إلى الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات والمنظمات الوطنية في تنفيذ اتفاقات السلام، وإجراء ثلاثة انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية، وتحقيق الانتعاش الاقتصادي، والانتقال إلى تنفيذ خطة لبناء السلام أكثر شمولا، وتعزيز الحكم الرشيد وحقوق الإنسان، وبناء قدرات المؤسسات الوطنية. ولم يتأت تحقيق كل هذه الإنجازات إلا بفضل

التعاون الوثيق بين الحكومات المتعاقبة في سيراليون وشعب سيراليون والأمم المتحدة، وأيضا التعاون المستمر من جانب الشركاء الدوليين للبلد.

٦٩ - وأظهرت الانتخابات التي جرت مؤخرا تواصل عملية ترسيخ التحول الديمقراطي في البلد، ويعزى ذلك إلى روح الالتزام القوي التي أبان عنها شعب سيراليون وحكومات البلد المتعاقبة ومؤسساته، بدعم من الشركاء الثنائيين والدوليين. وإني أشيد بمؤسسات سيراليون، ولا سيما المفوضية الوطنية للانتخابات وشرطة سيراليون ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية، للدور القيادي الذي اضطلعوا به في العملية الانتخابية.

٧٠ - وقد استمر اقتصاد سيراليون في التقدم، لكن البلد لا يزال يواجه تحديات من قبيل ضمان مستويات المعيشة الملائمة للغالبية العظمى من المواطنين والقضاء على الفقر وإتاحة فرص العمل للشباب. ومن المتوقع أن تتحسن إيرادات البلد من الصناعات الاستخراجية على مدى السنوات المقبلة، إلا أن تنفيذ الحكومة لخطة تحقيق الرخاء سيظل مرتقنا بمواصلة الشركاء الدوليين توفير الدعم لسيراليون. وستظل مواصلة بناء الثقة في صفوف المواطنين، وتنفيذ الأهداف الإنمائية للبلد تنفيذًا تامًا، والاستمرار في بذل الجهود من أجل مكافحة الفساد من الأمور المهمة للغاية. وإني أحيي لجنة مكافحة الفساد لاتباعها نهجًا متعدد المسارات في التصدي للممارسات الفاسدة، وأشجعها على مواصلة بذل هذه الجهود والحفاظ على الزخم المحقق.

٧١ - ولئن كانت الإدارة الناجحة لعملية الانتخابات جديدة بالثناء، فإن التجربة كشفت مع ذلك وجود انقسام في البلد على الصعيدين الإقليمي والعربي، وأبانت ضرورة تسريع وتيرة الجهود المبذولة لتمتين اللحمة الوطنية. وإني أحث الزعماء السياسيين في سيراليون على رص الصفوف لما فيه مصلحة الوطن والاستفادة من قيمهم المشتركة لتعزيز الوحدة الوطنية. وفي هذا الصدد، أرحب بمبادرة الرئيس كوروما فيما يتعلق بمراجعة دستور عام ١٩٩١، حيث تتوخى المبادرة في جملة أمور النظر في سبل تعزيز الشعور بالتماسك الوطني. وأرحب أيضا بمقترحات الحكومة والسلطات الوطنية فيما يتصل باستعراض جوانب العمليات الانتخابية التي جرت في البلد لكفالة إرساء نظام للحكومة يتسم بمزيد من الشمول.

٧٢ - وستتيح عملية مراجعة الدستور الفرصة لتوطيد آليات الحوكمة في سيراليون، وتعزيز استقلال مؤسساتها الديمقراطية في الوقت نفسه. وفي هذا الصدد، فمن شأن التأكيد باعتماد قانون إصلاح لجنة تسجيل الأحزاب السياسية أن يعزز الدور الرقابي المنوط باللجنة إزاء الأحزاب السياسية. وأشجع على إنشاء لجنة مستقلة لتلقي الشكاوى المرفوعة ضد الشرطة،

وإعداد مدونة منقحة للقواعد الناظمة لممارسات وسائل الإعلام، وهو ما سيعزز العمليات الديمقراطية الجارية في البلد.

٧٣ - وفي إطار عملية مراجعة الدستور المقرر إجراؤها، أرحب بالتزام الرئيس كوروما بكفالة اعتماد مشروع قانون المساواة بين الجنسين، والنظر في إدخال التعديلات اللازمة من أجل تعزيز حقوق المرأة وزيادة مشاركتها في العملية الانتخابية. ويظل المجتمع المدني عنصراً بالغ الأهمية في عملية الديمقراطية؛ ولذلك يجب مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز المجتمع المدني.

٧٤ - وبرغم المؤشرات الحقيقية الدالة على حصول تقدم في البلد، ما زالت هناك تحديات خطيرة تشمل تعزيز قدرات وكالات القطاع الأمني، ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات، وعملية مراجعة الدستور المقترحة. وللمساعدة في تذليل هذه التحديات، من اللازم إعادة صياغة ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام.

٧٥ - ومن المهم كفالة توافر الموارد الكافية، بما في ذلك القدرات اللوجستية، لتمكين فريق الأمم المتحدة القطري من تنفيذ أنشطة وبرامج إضافية خلال الفترة الانتقالية للمكتب وعقب تصفيته. كذلك ستطلب مواصلة الحضور في الميدان توفير التمويل. وإضافة إلى ذلك، فحالمًا يتم حل المكتب، لا بد من تعزيز مكتب المنسق المقيم عن طريق توفير الموارد البشرية والمالية الضرورية لتنفيذ أنشطة متابعة المهام المتبقية. وفي هذا الصدد، طلبت إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أن تتولّى قيادة الجهود الرامية إلى حشد الموارد المطلوبة في أقرب وقت ممكن لتمكين فريق الأمم المتحدة القطري من استيعاب المهام الموروثة عن مكتب الأمم المتحدة. وإني أشجع أيضاً لجنة بناء السلام على المساعدة في الحفاظ على زخم الدعم الدولي المقدم إلى سيراليون، والمشاركة بفعالية في جهود تعبئة الموارد، بما في ذلك عن طريق صندوق بناء السلام، بغية تغطية جزء من النقص في الموارد على أساس تقاسم التكاليف. وأهيب أيضاً بجميع الشركاء الدوليين أن يمدّوا يد المساعدة في بناء قدرات المؤسسات الديمقراطية في سيراليون ودعم تنفيذ خطة تحقيق الرخاء في البلد.

٧٦ - وإذ أضع في الاعتبار الاستنتاجات التي تمخّض عنها الاستعراض الذي أجرته بعثة التقييم التقني التي أوفدها سابقاً، أوصي بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون لمدة تتراوح بين ١٢ و ١٨ شهراً. فهذه الفترة تنسجم بأهمية بالغة للبعثة حيث ستمكّنها من توطيد المكاسب التي حققتها حتى الآن عن طريق إعادة تركيز ولايتها

على المجالات الثلاثة المتبقية التالية الشديدة الأهمية: (أ) القيام بالمساعي الحميدة وتيسير الحوار السياسي وصولاً إلى تنفيذ عملية مراجعة الدستور وتعزيز عمليات منع نشوب التفاعلات وتسويتها؛ (ب) وتوفير الدعم للقطاع الأمني؛ (ج) وتوطيد مؤسسات حقوق الإنسان. وهذه الفترة مهمة للغاية أيضاً من حيث كفالة نقل المهام المتبقية بسلاسة من البعثة إلى فريق الأمم المتحدة القطري وضمان تزويد الفريق بموارد كافية.

٧٧ - وأعتزم أن أبقى التطورات الحاصلة في سيراليون قيد الاستعراض عن كثب، وأن أجري التعديلات اللازمة على العملية الانتقالية لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون وعلى وجود فريق الأمم المتحدة القطري الذي سيحل محل المكتب، وذلك بالتوازي مع بلوغ المعالم الرئيسية المحددة في الفقرات من ٥٢ إلى ٦٣ أعلاه.

٧٨ - وختاماً، أود أن أهنئ الرئيس كوروما وحكومته الجديدة على التقدم المحرز في توطيد دعائم السلام في البلد. وأود أيضاً أن أشكر حكومة سيراليون وشعبها على تعاونهما المتواصل مع الأمم المتحدة. وأعرب عن الامتنان لشركاء التنمية الدوليين المعنيين بسيراليون على ما قدموه من دعم سخي لعملية بناء السلام في البلد. وأشكر ممثلي التنفيذ، السيد جنس تويرغ - فراندزن، وموظفي مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وأيضاً سائر الشركاء الدوليين، على تعاونهم المستمر مع المكتب في أداء ولايته.